الأمم المتحدة S/PV.6952

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٥٢**

الخميس، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد غاسانا	(رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلن
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1331291 (A)

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تييمان هوبير كوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/242، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أستراليا، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/189، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) في ضوء أهمية تقديم المساعدة إلى جمهورية مالي في جهودها الرامية إلى معالجة أزمة معقدة وشاملة، فضلا عن الاستجابة لطلب سلطات البلد، بدعم من المنظمات الإقليمية ذات الصلة. في ذلك الصدد، نود أن نشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن حل المشاكل الحالية تقع على عاتق الماليين أنفسهم. ويجب توجيه كل عمل وإجراء تتخذه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي اتخذ قرار نشرها اليوم، حصرا نحو تقديم المساعدات للسلطات المالية.

وفي سياق القرار الذي اتُخذ اليوم، وكذلك القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي اتُخذ مؤخرا والمتعلق بنشر لواء تدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يساورنا القلق جراء تزايد اتخاذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طابعا عسكريا. والذي كان فيما مضى استثناء، يبدو أنه في طريقه ليصبح ممارسة

متبعة، مع عواقب غير واضحة ولا يمكن توقعها فيما يخص أمن موظفي الأمم المتحدة ومركزهم القانوني الدولي.

و في ذلك الصدد، واستنادا إلى الحالة المحددة بوضوح في تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)، ينبغي أن يكون ثمة فصل واضح بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. ولهذا السبب نعتقد بأن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تستثني القيام بعمليات هجومية أو متعلقة بمكافحة الإرهاب. حيث يمكن لهذه الإجراءات أن تتعارض مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام. في ديباجة القرار الذي اتُخذ للتو، جرى التأكيد على ثبات هذه المبادئ مرة أخرى.

إننا نعتقد أن استخدام الخوذ الزرق في مهام تنطوي على إلقاء القبض على الأفراد الذين تتهمهم المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك عن طريق استخدام القوة، لا يدخل في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينطوي على عدد من المخاطر لحفظة السلام أنفسهم، الذين يمكن أن يجدوا أنفسهم مجبرين على القيام بأعمال يتعين أن تقوم بها قوات مدربة تدريبا خاصا.

ومن الواضح هنا أنه لا يوجد أي حل عسكري للأزمة في مالي. ونشاط بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية يجب أن يُدعم بعمليات سياسية ملموسة، تشمل الحوار السياسي بين الأطراف المالية الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

السيد كوليبالي (مالي) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن آخذ الكلمة خلال جلسة مجلس الأمن هاته بشأن الحالة في مالي. بادىء ذي بدء، أود أن أقوم بواجب يسعدني أن أقوم به، ألا وهو تقديم التهنئة الصادقة لرواندا على توليها رئاسة المجلس، ولجميع أعضاء مجلس الأمن على العمل الممتاز الذي قاموا به خلال شهر نيسان/أبريل. كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العامبان كي – مون، على ما يبذله من جهود حثيثة، ليس فقط من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة الخطيرة في مالي، وإنما أيضا على كل ما قام به من أجل السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل.

إن القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع للتو خطوة هامة في العملية الرامية إلى وضع حد لأنشطة الإرهابيين والجماعات المتمردة في مالي – تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وأنصار الدين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد – وتعزيز الحوار والمصالحة فيما بين أبناء مالي، وكفالة إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في جميع أرجاء التراب الوطني.

ويسر وفد بلدي على نحو خاص اتخاذ ذلك القرار، الذي يروم نقل الوظائف من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، المنشأة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن مالي على استعداد تام لاستضافة بعثة الأمم المتحدة، التي ستركز، من جملة أمور، على تحقيق الاستقرار في المراكز الحضرية الرئيسية في الشمال، واستعادة سلطة الدولة، وتقديم الدعم إلى خارطة الطريق، بما في ذلك الحوار السياسي والعملية الانتخابية، وحماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية.

وبفضل الإجراءات المتسقة لعملية سيرفال وبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية والقوات المسلحة وقوات الأمن المالية، أُحرز تقدم كبير في المجال الأمني، لا سيما باسترجاع أهم المدن في منطقتي الشمال والوسط.

وعلى الرغم من الآمال التي أذكاها نجاح العمليات العسكرية التي مكنت من إعادة بسط سلطة الإدارة بصورة تدريجية في بعض المناطق، فإن الخلايا الصغيرة للإرهابيين والمتمردين المسلحين لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والسلامة الإقليمية في مالي، وللسلم والأمن في الإقليم. ولذلك السبب، ترحب حكومة مالي بالتزام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة لردع ومنع عودة الجماعات المتمردة المسلحة. وعلى النحو المطلوب في القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، يجب على الجماعات المسلحة المتمردة ألا تضع أسلحتها فحسب، ولكن أن توقف أيضا وعلى نحو فوري الأعمال القتالية وتعترف بدون شروط بوحدة جمهورية مالي وسلامتها الإقليمية.إن للحروب والنزاعات آثارا مدمرة على التنمية. ومما لاشك فيه أن تحقيق التنمية المستدامة مستحيل بدون إحلال السلام واستتباب الأمن. ولذلك السبب، أود أن أوجه هنا في هذه القاعة، نداء إلى المجتمع الدولي من أجل تحسين تنسيق إجراءاته بغية الاستجابة بفعالية لاحتياجات مالي وبلدان المنطقة، الآن وفي الأجل الطويل، في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية والعمل الإنساني.وكلنا أمل في أن المؤتمر الدولي للمانحين، الذي سيعقد في بروكسل، في ١٥ أيار/مايو، بغية مساعدة مالي على تحقيق التنمية، سيثمر النتائج المتوخاة.ونغتنم هذه الفرصة لنشكر البلدان التي أعلنت عن تقديم التبرعات في مؤتمر المانحين الذي نظمه الاتحاد الأفريقي في أديس – أبابا، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بغية دعم بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وقوات الدفاع والأمن المالية. ونهيب بها أن تفي بوعودها، داعين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى إلى المشاركة في هذا الجهد التضامني.

وبينما نتكلم، تنكب الحكومة الانتقالية بفعالية على تنفيذ خارطة الطريق، ضمن جملة أمور، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وإطلاق عملية حوار فعال وشامل فيما بين أبناء مالي. ويندرج في إطار هذا الزخم إنشاء لجنة الحوار والمصالحة، بتعيين رئيسها ونائبي الرئيس لديها، فضلا عن ٣٠ من المفوضين يمثلون تنوع الدولة المالية.

و باسم رئيس الجمهورية، السيد ديونكوندا تراوري، أود، سيدي الرئيس، أن أشكركم، وأعضاء مجلس الأمن والأمين العام، على الجهود الحثيثة التي أفضت إلى اتخاذ قرار اليوم. وعلى نفس المنوال، أود أن أؤكد مجددا إصرار الحكومة الانتقالية على التعاون الكامل مع مجلس الأمن، والاضطلاع بدورها في إطار تنفيذ القرار.

كما أود أن أشيد إشادة صادقة بفرنسا التي تمكنت، في ظل احترام الشرعية الدولية احتراما تاما، من وضع حد لجرائم الإرهابيين في مالي، وعلى التزامها بدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي الختام، أود أيضا أن أعرب عن عميق امتنان حكومة مالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، وشركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، والبلدان المجاورة، وجميع دول المنطقة، على مساعدتهم القيمة أثناء تصدينا للأزمة المالية. وأود أن أشكركم كثيرا على حسن اهتمامكمالرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي،

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعتذر، بالنيابة عن الرئيس بويويا، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة بسبب تضارب المواعيد. إنه في الجمعية العامة التي تعقد جلسة احتفالية خاصة تخليدا للذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت لاحقا الاتحاد الأفريقي.وهكذا، فقد كلفني الرئيس بويويا بالتكلم نيابة عنه.

”أود في البداية، بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأصالة عن نفسي، أن أعرب عن امتناني لكم،

سيدي، على إتاحة الفرصة لنا لأخذ الكلمة وتوجيه رسالتنا خلال هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في مالي. وكما يذكر المجلس، فإن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شرعا في النظر في المسألة منذ بداية اندلاع الأزمة الشاملة والمعقدة التي ابتُليت بها مالي. وجهود المنظمتين ستواصل التركيز على دعم السلطات المالية لكفالة قدرة البلد على استعادة وحدته الوطنية وسلامته الإقليمية، والنظام الدستوري في بيئة سلمية تتسم بروح حقيقية للمصالحة فيما بين مختلف الطوائف في مالي.

”ولتحقيق ذلك الهدف، دعت المنظمتان إلى اتباع استراتيجية مزدوجة تستند إلى ركيزتين لاتخاذ الإجراءات: الأولى تتعلق بالعملية السياسية، والثانية بالتدخل العسكري عند الاقتضاء. وبطبيعة الحال، ركزنا أولا على على عملية الحوار، انطلاقا من اقتناعنا بوجوب استنفاد كل سبيل من السبل السلمية الممكنة لتسوية الحالة قبل اللجوء إلى العمل العسكري.

”ولما أدركنا لاحقا أن العمليات السياسية ينبغي أن تُعزز باستراتيجية تطلب من الجماعات المسلحة الوفاء بالتزاماتها، اضطررنا لاتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بتدخل عسكري ممكن دعما للعملية السياسية. وقد برر هذا النهج الهجوم الذي شنته الجماعات الإرهابية والإجرامية على بلدة كونا في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. والواقع أن ذلك الهجوم قوض الجهود المتعلقة بالحوار مع عناصر من تلك الجماعات المسلحة، الذي كنا نجريه حتى ذلك الوقت، وأدى إلى نشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية.

”وقد قمنا بجميع هذه الإجراءات بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة. وبالتالي، نرى أنه من البديهي أن ندعم مبادرة تحويل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة للأمم المتحدة. والواقع أننا طلبنا هذا التغيير. ونؤيد قرار تحويل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار. ونرحب بمراعاة النص الحالي لعدد مما كان يساورنا من شواغل إزاء مشروع القرار. ونجد ما يشجعنا في البيانات التي أدلت بها مجموعة من الأطراف، مؤكدة أنها ستأخذ في الحسبان ما بقي لدينا من شواغل عند تنفيذ القرار.

”وبينما تتواصل جهودنا فيما يتعلق بمالي، وعلى ضوء خبرتنا وما يمكن أن نأتي به من قيمة مضافة، فإننا ندافع بقوة عن النقاط التالية. أولا، ينبغي الإقرار بالدورين السياسيين المركزيين للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار الشراكة الكاملة مع بعثة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ستبقي المنظمتان على وجود قوي في باماكو لمواصلة الاضطلاع بالتزاماتها في مالي. ثانيا، ينبغي مواصلة ممارسة المشاورات التي طبعت جميع إجراءاتنا المشتركة بشأن مالي حتى الآن، لا سيما فيما يتعلق باتخاذ القرارات الرئيسية، مثل اختيار الوحدات وانتقاء القيادة العسكرية والمدنية. ثالثا، يتعين تعزيز التنسيق بين بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية والقوة الفرنسية والجيش المالي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تعيين ضباط اتصال في هياكل القيادة لكل قوة على حدة.

”إن عملية تحويل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة للأمم المتحدة تدل بصورة بليغة على الشراكة بين أفريقيا والأمم المتحدة، التي نأمل بشدة أن تفضي إلى حل دائم للأزمة المتواصلة في مالي وتحقيق رفاه جميع أبناء الشعب المالي“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.